من الرفض القاطع لفكرة المؤتمر الدولي، الذي ما زال رئيس الحكومة يعلنه في كل مناسبة. ولهذه الحقيقة معناها الخاص الذي لا يمكن الاستخفاف به...». وخلص الصحفي الى «ان التوجّه الواقعي يتطلب منا رؤية كوب الشاي بجزءيه: هو، فعلاً، غير ممتلىء؛ لكنه، أيضاً، غير فارغ» (اريبه ناؤور، **يديعوت احرونوت**، ١٥/١١/١٩٨٧).

المواقف الرسمية

اتسمت مواقف المسؤولين الاسرائيليين من قرارات القمة بالاختلاف والتباين، معبّرة عن الخلاف القائم، أصلاً، بين الحزبين الكبيرين في اسرائيل، حول موضوع السلام والمؤتمر الدولي. وفي هذا السياق، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، إسحق شامير: «لقد شاهدت على شاشة التلفزيون بثاً عن مؤتمر القمة في عمان، ولاحظت ان هناك كلمات كثيرة عن الوحدة العربية ضد اسرائيل. ويبدو ان شيئاً لم يتغير على مدى ما يزيد على أربعين عاماً، على الأقل، بالنسبة الى الأقوال». كما أكد مواقفه المعارضة لعقد مؤتمر دولي (**يديعوت احرونوت**، ١٠/١١/١٩٨٧). وفي كلمته الى نشيطي حملة الجباية اليهودية من بريطانيا، قال شامير: «يبدو من البيان الذي أُعلن، ان زعماء عشرين دولة عربية، الذين اجتمعوا في عمان، لم يغيروا موقفهم؛ فهم يتحدثون عن تعبئة العالم العربي ضد اسرائيل، وعن عقد مؤتمر دولي باشتراك م.ت.ف. وعلى الرغم من كل ذلك، فانني اقول ان السلام أقوى من الحرب والمقاطعة؛ والدليل على ذلك، هو ان تلك الدول العربية التي دانت، في حينها، مصر على استعدادها لابرام سلام مع اسرائيل، مستعدة الآن لاستئناف علاقاتها معها» (**هآرتس**، ١٢/١١/١٩٨٧).

من جهته، قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس: «ان مصر هي الرابح الأكبر من القمة، حيث يستأنف عدد من الدول العربية العلاقات معها، على الرغم من مسعى سوريا لنسف ذلك. كما اعتقد بأن الملك حسين خرج قوياً، أيضاً...» (**هآرتس**، ١٢/١١/١٩٨٧).

اما الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، فقد قال، في معرض تعليقه على قرار القمة بالسماح لكل دولة عربية ان تقرر بشأن العلاقات مع مصر: «ان اتفاقية السلام مع مصر قد تدعمت بعودة مصر الى وضعها في العالم العربي». وأضاف: «في بعض الاحيان تنتج أوضاع متبلورة لا تحتاج الا الى زعامة شجاعة وحكيمة تجني ثمارها... واذا اعترف عرفات بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، واذا اعترف بدولة اسرائيل، وأعلن وقف إطلاق النار، سوف أكون مستعداً للتحادث معه؛ وسوف أوصي بذلك الى الحكومة» (**عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨٧).

القمة والحكومة

اجرت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٧، مناقشات حول نتائج مؤتمر القمة العربي الطارىء، استمرت نحو ثلاث ساعات، حيث أعرب وزراء المعراخ عن رأيهم بأن الملك حسين «سوف يواصل مسيرة السلام»، بينما اعرب وزراء الليكود، وفي طليعتهم وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، ونائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، عن مخاوفهم من انعكاسات المؤتمر على وضع اسرائيل. «وقد وافق وزراء الكتلتين على التحليل القائل ان المكانة الشخصية للملك حسين والاردن، في العالم العربي، قد تعززت، وان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر سوف يعزز من وضع مصر، وان وضع سوريا قد ضعف، ولكنها لا تزال تملك القدرة على نسف الاجراءات التي لا تحظى باعجابها؛ وان ياسر عرفات و م.ت.ف. قد حظيا بمعاملة فاترة... وتنبع هذه التقويمات من ان النزاع الاسرائيلي ـ العربي قد وضع، لأول مرة، في هامش الاولويات العربية؛ وذلك لأن اهتمام، وأولويات، العالم العربي كافة منصبة على الحرب العراقية ـ الايرانية» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، قدم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وكبار الضباط عرضاً لنتائج مؤتمر القمة العربي، جاء فيه: «... ان حسين علّق أهمية بالغة على مشاركة الرئيس السوري، حافظ الأسد، في أعمال المؤتمر؛ كما نجح، أيضاً، في اشراك زعماء آخرين فيه، وفي اختتام المؤتمر بسلام، وان استئناف العلاقات مع مصر